



تقدير موقف

حكومة نتنياهو الجديدة الأضيق والأكثر تطرفاً

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | مايو 2015

حكومة نتنهاهو الجديدة الأضيق والأكثر تطرفاً

سلسلة: تقدير موقف

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | مايو 2015

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2015

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص.ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

www.dohainstitute.org

المحتويات

- 1 تشكيلة الحكومة الجديدة
- 2 برنامج حكومة التطرف
- 4 مستقبل حكومة ننتيا هو الرابعة
- 5 الخلاصة

بعد جهودٍ مضنيةٍ تخللتها عدة أزماتٍ حقيقية، تمكّن نتتياهو من تشكيل حكومته الائتلافية الرابعة. ويستند هذا الائتلاف الحكومي إلى 61 عضوً كنيست من بين أعضاء الكنيست البالغ عددهم 120 عضوًا؛ أي بأغلبية نائب واحد فقط.

تشكيلة الحكومة الجديدة

يشارك في ائتلاف نتتياهو الرابع خمسة أحزابٍ يمينية متطرفة، هي: حزب "الليكود" (الممثل في الكنيست بـ30 نائبًا) وله 12 وزيرًا، وحزب "كلنا" بقيادة موشيه كحلون (10 نواب) وله ثلاثة وزراء، وحزب "البيت اليهودي" الفاشي بقيادة نفتالي بنيت (8 نواب) وله ثلاثة وزراء، وحزب "شاس" الديني الحريدي (7 نواب) وله ثلاثة وزراء، وحزب "يهדות هتوراه" الديني الحريدي (6 نواب) وله نائب وزير؛ ولأسباب دينية يرفض هذا الحزب أن يكون له وزير في الحكومة الإسرائيلية، ويستعيز عنه بمنصب نائب وزير يتمتع بصلاحيات الوزير كاملةً، ولكن من دون أن يسمّى رسمياً وزيرًا، ومن دون أن يشارك في جلسات الحكومة.

وكان نتتياهو أعلن بعد ظهور نتائج انتخابات الكنيست وحصول أحزاب اليمين المتطرف التي تنتمي إلى ما يطلق عليه "المعسكر القومي"، على 67 مقعدًا في الكنيست، أنّ الائتلاف الحكومي الذي سيشكله سيفتصر على أحزاب "المعسكر القومي" فقط. وعلى الرغم من حصول حزب الليكود على 30 مقعدًا في انتخابات الكنيست وفوزه هو وأحزاب المعسكر القومي بـ67 مقعدًا، فإنّ نتتياهو بدأ ضعيفًا أمام حلفائه، وجعله إعلان هذا عرضةً لابتزازهم. ويعود ذلك أيضًا إلى تراكم خلافاته وتوتر علاقاته مع بعضهم، وإلى إدراك قادة هذه الأحزاب أنّه ليس لدى نتتياهو بديلٌ عنها. وزاد إعلان لييرمان المفاجئ بأنّه لن ينضمّ إلى الائتلاف الحكومي، من صعوبة موقف نتتياهو.

فقد كان متوقعًا أثناء فترة المفاوضات لتشكيل الحكومة أن يشمل الائتلاف الحكومي حزب "إسرائيل بيتنا" اليميني المتطرف (6 نواب) بقيادة أفيغدور لييرمان. بيد أنّ لييرمان الذي شغل منصب وزير الخارجية في السنوات

الأخيرة، في حكومتَي نتياهو الثانية والثالثة، فاجأ الجميع، قبل يومين من انقضاء الفترة الزمنية المحددة لنتياهو لتشكيل الحكومة بإعلانه أنه لن ينضم إلى الائتلاف الحكومي؛ وذلك على الرغم من أن نتياهو عرض عليه منصب وزير الخارجية من جديد. وعزا لبيرمان رفضه الانضمام إلى الائتلاف الحكومي وتصميمه على التوقيع في المعارضة، إلى عدم استجابة نتياهو إلى مطالبه وتخليه عن التزاماته السابقة وخضوعه لمطالب حزبي شاس ويهدوت هتوراه الدينيين، لا سيما في ما يتعلق بخدمة اليهود الحريديم في الجيش، وبتخصيص المال لقطاع اليهود المتدينين المتزمتين الحريديم. أراد لبيرمان في الحقيقة تعزيز قوة حزبه من موقع المعارضة، بعد أن تراجعت تراجعاً كبيراً في الانتخابات الأخيرة. ويعتمد حزبه أساساً على أصوات يهود روس علمانيين متشددين يعارضون ائتلاًفاً مع الأحزاب الدينية، ويتمسكون بنمط حياة علماني في الدولة اليهودية.

برنامج حكومة التطرف

تعدّ حكومة نتياهو الرابعة أكثر تطرفاً وعنصرية من حكوماته السابقة، من حيث رؤيتها وتركيباتها وشخصها وخطوطها العريضة واتفاقات الائتلاف الحكومي. وهي تقتصر على أحزاب "المعسكر القومي" الأكثر تطرفاً وعنصرية. وقد تعرّت من ورقة التوت التي كانت حكوماته السابقة تحاول تغطية نفسها بها من خلال ضمّ أحزاب الوسط. وتمثّل هذه الحكومة بصورة جلية غلاة التوسعيين والمتشددين العنصريين. ومشروعها الوحيد في ما يخص القضية الفلسطينية، هو استمرار الاستيطان في المناطق المحتلة والبطش بالفلسطينيين؛ ورئيس الحكومة بنيامين نتياهو الذي أكد في حملته الانتخابية معارضته قيام دولة فلسطينية وأنها لن تقوم ما دام هو في الحكم، هو نفسه الذي يقف على رأس التوسعيين العنصريين المتشددين الذين ما انفكوا يعملون على تعزيز الاستيطان في المناطق المحتلة وزيادة عدد مستوطناته وعدد مستوطنيه وتقوية بنيته التحتية في مختلف المجالات لخلق واقع استيطاني كولونيالي يهودي، يبني الأساس لضمّ أكبر جزء ممكن من الضفة الغربية. وبنافس وزراء حزب الليكود في الحكومة الجديدة نتياهو في مواقفهم المتطرفة والعنصرية. ويدعو حزب "البيت اليهودي" الفاشي بقيادة نفتالي بنيت في برنامجه السياسي إلى ضمّ (منطقة ج)، وهي التي تبلغ نسبة مساحتها 60% من الضفة الغربية المحتلة. وفي الوقت الذي توجد فيه لكل من حزب "كلنا" بقيادة موشيه كحلون وحزب "شاس" وحزب "يهودوت هتوراه" أجداتها وأولوياتها الخاصة بها، فإنّها تدعم تعزيز المشروع الاستيطاني وتوسيعه في الضفة الغربية المحتلة.

على الرغم من مطالبة الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي حكومة نتنياهو الجديدة أن تعلن قبول "حلّ الدولتين"، فإنّ نتنياهو رفض ذلك. وختّ الخطوط العريضة لحكومته من قبول "حلّ الدولتين". واستعاضت عن ذلك بالنصّ على "أنّ الحكومة الإسرائيلية ستدفع العملية السياسية وستسعى نحو اتفاق سلام مع الفلسطينيين ومع جيراننا"، من خلال "الحفاظ على المصالح الأمنية والتاريخية والقومية لإسرائيل"؛ ما يعني تمسك الحكومة الإسرائيلية بالاستيطان والاحتلال، وبعدم التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين.

ويؤكّد اتفاق الائتلاف الحكومي بين حزبي الليكود والبيت اليهودي مضيّ الحكومة الجديدة بعيداً في سياسة الاستيطان والعدوانية؛ فقد شمل هذا الاتفاق التزاماً بـ"شرعة" البؤر الاستيطانية التي أقيمت خلال العقدين ونيف الأخيرين بصورة غير رسمية، والتي كانت حكومة أرئيل شارون قد التزمت للإدارة الأميركية إزالتها. وينصّ هذا الاتفاق على إقامة طاقم لمنح وضع قانوني للبؤر الاستيطانية التي يبلغ عددها نحو مئة، وذلك في موعد أقصاه الشهر الأول من تشكيل الحكومة. ويشمل هذا الطاقم سكرتير الحكومة وممثلاً عن وزيرة القضاء من حزب البيت اليهودي، أيليت شاكيد، وممثلاً آخر عن وزير الزراعة أوري أرئيل. وسيقدّم الطاقم توصياته للحكومة خلال فترة أقصاها ستون يوماً من إقرار إقامته.

ويشمل الاتفاق أيضاً تعيين عضو الكنيست عن حزب البيت اليهودي إيلي دهان الذي صرّح بأنّ "الفلسطينيين حيوانات ولا ينتمون إلى الجنس البشري ولا يستحقون الحياة"، نائباً لوزير الدفاع ومسؤولاً عن "الإدارة المدنية" الإسرائيلية التابعة للجيش الإسرائيلي، والتي تتمتع بصلاحيات واسعة تجاه كلّ من الفلسطينيين والمستوطنين في المناطق الفلسطينية المحتلة. وبموجب هذا الاتفاق، جرى أيضاً إلحاق "قسم الاستيطان" الذي يجري من خلاله ضخّ أموال طائلة للاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة، بوزارة الزراعة التي خُصّصت للوزير العنصري من البيت اليهودي أوري أرئيل. وبموجب هذا الاتفاق، كُفّفت وزارة الزراعة بمتابعة وضع العرب في النقب في داخل الخط الأخضر، من أجل تنفيذ "مشروع برفر" الذي يهدف إلى مصادرة مئات آلاف الدونمات من أراضي العرب البدو في النقب، واقتلاعهم من عشرات القرى التي لا تعترف إسرائيل بوجودها، وتجميعهم في تجمعات سكنية محدودة المساحة تفتقر إلى مقومات الحياة.

مستقبل حكومة نتياهو الرابعة

من الواضح أنه يصعب استمرار هذه الحكومة التي تستند إلى أغلبية عضو كنيست واحد فقط، في الحكم فترةً طويلة؛ فهي عرضة للابتهزاز الدائم من أحزاب الائتلاف ومن أيّ عضو كنيست في الائتلاف الحكومي، ويصعب عليها إجراء إصلاحات جديّة، لا سيّما تلك التي يعترّم وزير المالية موشيه كحلون رئيس حزب "كلنا" القيام بها، والمتعلّقة بتخفيض غلاء المعيشة وأسعار الشقق السكنية. ويدرك نتياهو أنّه من أجل بقاء هذه الحكومة عليه توسيعها في أقرب وقت، وإلا فإنّها ستكون عرضة للسقوط. وأمامه نظرياً، عدة احتمالات، منها التوجّه بعد عدة شهور إلى أحزاب "يوجد مستقبل" بقيادة لبيد، و"إسرائيل بيتنا" بقيادة ليبرمان وإلى المعسكر الصهيوني بقيادة هيرتسوغ، ودعوته للانضمام إلى حكومته. ومن غير المتصوّر أن يستجيب لبيد لهذا العرض لرفضه رفضاً حاسماً الجلوس في الحكومة مع حزب شاس ويهدوت هتوراه. ومن غير المتصوّر أيضاً أن يستجيب ليبرمان للانضمام إلى حكومته بسبب خلافه الشديد مع نتياهو، وسعي ليبرمان لبناء حزبه وتعزيزه من موقع المعارضة. أمّا في ما يخص موقف المعسكر الصهيوني بقيادة يتسحاك هيرتسوغ، فإنّ الأمر يختلف. وعلى الرغم من أنّ انضمام المعسكر الصهيوني إلى الحكومة يبدو في المرحلة الحالية مستبعداً، فمن الوارد أن تجري بعد عدة شهور أو خلال العام المقبل مفاوضات بين المعسكر الصهيوني والليكود لتشكيل حكومة وحدة وطنية بينهما، في ضوء التحديات المستجدة التي تواجهها إسرائيل. ومنذ بدء الحملة الانتخابية وحتى اليوم، حرص يتسحاك هيرتسوغ على عدم اتخاذ موقف قاطع ونهائي بعدم الانضمام إلى حكومة وحدة وطنية مع نتياهو. وإذا ما رغب هيرتسوغ في الدخول إلى حكومة نتياهو تحت أيّ من التبريرات، فإنّ طريقه لن تكون سهلة؛ وذلك بسبب وجود معارضة داخل "المعسكر الصهيوني" مثل هذه الخطوة، سواء في حزب العمل أو في حزب "الحركة" الذي تقوده تسيبي ليفني.

وهناك العديد من المبررات التي تطرح داخل المعسكر الصهيوني للإقناع بدخوله الحكومة، أهمّها:

1. التحديات الجمة التي تواجهها إسرائيل؛ مثل توتّر العلاقات مع الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي، والضغط على إسرائيل لتفعيل العملية السياسية مع الفلسطينيين، وإمكانية ازدياد المواجهة الفلسطينية مع إسرائيل في المناطق المحتلة وعلى الصعيد الدولي، والمشروع النووي الإيراني، والعزلة الدولية التي قد تعانيها حكومة اليمين.

2. الدخول إلى حكومة من أجل التأثير في القرارات من داخلها.
3. يحدّ دخول المعسكر الصهيوني إلى الحكومة من تطرفها في قضايا إسرائيل الداخلية، ويساهم في عقلنة قراراتها؛ ما يخفّف حدة التوتر مع الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي.
4. يعزّز دخول المعسكر الصهيوني الحكومة وتولّي يتسحاك هيرتسوغ وزارة الخارجية، مكانته؛ ما قد يؤهّله للمنافسة بصورة أفضل ضدّ نتتياهو في انتخابات الكنيست المقبلة.

في مقابل ذلك، تُطرح مجموعة من الحجج ضدّ انضمام المعسكر الصهيوني إلى الحكومة، وأهمّها: قد يؤثّر دخول المعسكر الصهيوني في جوانبٍ معيّنة من سياسة الحكومة. ولكنّه لن يؤثّر في أسس سياسة نتتياهو المتعلقة بالاستيطان. إلى جانب ذلك لن يتمكن المعسكر الصهيوني من أن يشكّل بديلاً لحكم الليكود في حال دخوله الحكومة؛ فحكومات الوحدة الوطنية تعزّز عمومًا مواقف الليكود واليمين المتطرف، وتُضعف قوة "اليسار الصهيوني". فقد أثبتت التجربة أنّ حزب العمل لم يصل إلى السلطة في العقدين ونيف الماضيين إلا من مواقع المعارضة، كما حصل في عامي 1992 و1999.

الخلاصة

حكومة نتتياهو الرابعة هي أكثر حكوماته تطرفًا وعدوانية. ومشروعها الوحيد هو تعزيز الاستيطان وتوسيعه، والتعامل مع الفلسطينيين في المناطق المحتلة وفي داخل الخط الأخضر أيضًا، بمنطق القوة. وموضوعيًا، هناك إمكانية لعزل هذه الحكومة على الصعيد الدولي، وفرض العقوبات عليها. ولا خيار أمام الفلسطينيين سوى تفعيل عوامل قوتهم واتّباع سياسة المواجهة مع الاحتلال في المناطق المحتلة، والعمل على الصعيد الدولي بكلّ الطاقات لعزل إسرائيل وفرض العقوبات عليها، وجعلها تدفع ثمن استمرار الاحتلال والاستيطان لإرغامها على الاستجابة للحقوق الفلسطينية.